

## الأجندة الإنسانية 2015 – الخلاصة

الأجندة الإنسانية 2015 هي مشروع بحث مستقل رئيس مقره مركز الان شو فاينشتاين للمجاعة الدولي في جامعة تفتس في الولايات المتحدة. وهي محاولة دولية يساهم فيها باحثون واستشاريون من بلدان متنوعة تنوعاً كبيراً. ويركز على التحديات والتسويات التي يحتمل ان تؤثر على العمل الانساني على نطاق العالم في العقد القادم.

وسيتم تنظيم وتحليل القضايا حول اربع "محاور" مترابطة: أممية العمل الانساني، ومضامين الارهاب والارهاب المضاد المؤثرة على العمل الانساني، والسعي لاجداد تناسق بين الاجندتين الانسانية والسياسية، وأمن العاملين في الحقل الإنساني والمستفيدين منه.

**ست دراسات حالة:** تمثل أفغانستان وبوروندي وكولومبيا وليبيريا وشمال أوغندا والسودان أساس التحليل والاستنتاجات والتوصيات التي يحتويها هذا التقرير. دراسات حالة اضافية: من المخطط أن تكون جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق والنيبال وسريلانكا جزءاً من المرحلة الثانية للبحث، وسيصدر تقرير نهائي في عام 2007.

**طريقة البحث:** تعتمد الدليل. وسيتم التركيز على المفاهيم المحلية. وستجري غرلة الاكتشافات العامة والخاصة ببلد ما من خلال عملية استقرائية تتضمن مقابلات واجتماعات مع المجموعات المعنية على مستوى المجتمع المحلي بهدف توضيح ملاحظات الناس المحليين على وظيفة المشروع الانساني. ويتم جمع معلومات اضافية من خلال اجراء مقابلات مع مجموعة عمال الاغاثة واجراء مسح الكتروني للأفراد العاملين في المقرات. كما يتم تشجيع القراء على اعطاء تقييماتهم الخاصة للمعلومات الميدانية التي تتوفر على الشبكة الدولية.

**الاكتشافات:** تسلط الضوء على أزمة العمل الانساني بعد عالم 9/11. اذ تظهر أن العمل الذي كان يهدف الى تخفيف معاناة الناس الاكثر تعرضاً للأذى في العالم قد جرى احتواؤه في أجندة شمالية سياسية وأمنية.

• فيما يتعلق بالأممية، ينظر الى الفعل الانساني على نطاق واسع بوصفه مشروعاً شمالياً يحمل قيماً وأمتعة قد تتعارض مع تلك التي يؤمن بها المواطنون الذين يؤثر عليهم الصراع على أرض الواقع. ولا بد من اتخاذ خطوات عاجلة لجعلها أكثر أممية بمعنى الكلمة ويتضمن ذلك الاعتراف بمساهمة التقاليد الانسانية الأخرى وادارة التوترات بين "أهل الخارج" و "أهل الداخل" بطريقة أكثر تأثيراً بحيث تحظى وجهات النظر والحاجات المحلية للمجتمعات التي تعاني من كارثة بالأولوية. كما يحتاج العاملون الشماليون في الحقل الانساني الى ان ينصتوا اكثر وأن يتعلموا من ستراتيجيات الدهاء والمرونة والتأقلم مع المجتمعات. ويحتاج مدخل من الأعلى الى الاسفل الى العمل الانساني والمدخل الذي يقوده الاجانب، الى التنحي لافساح المجال لمداخل أكثر شمالية وأكثر تحسناً للفروقات الثقافية وأكثر تجذراً بحيث يدركها المستفيدون ادراكاً تاماً.

• الارهاب والاهاب المضاد يرفعان الحاجة للعمل الإنساني لمساعدة وحماية السكان المدنيين الاكثر عرضة للخطر. ومع ذلك تستخدم الحكومات والممثلين غير الحكوميين هذين المفهومين استخداماً فضفاضاً وانتهازياً مما يقوض في أغلب الاحيان عمل الوكالات الإنسانية. إذ يحتاج الممثلون الإنسانيون الى أن يكونوا أكثر تبصراً في فهم القوى السياسية

والعسكرية العاملة، وأكثر ابتكاراً في إيجاد الطرق للعمل في ظروف مسببة، وأكثر تأكيداً في مناصرة السياسات التي لا تقلل من شأن حقوق المدنيين، وأكثر مهنية في التعامل مع هذه التحديات.

● **العلاقة بين السياسة والعمل الإنساني** ابعدها ما تكون عن التعاون بين متكافئين. إذ تظهر معلومات بحثنا أن ما يدعى أجندة التناقص تتصاعد عند خطورة العمل الإنساني وخصوصاً أثناء الأزمات التي لا تتخذ فيها تدابير الحيطة والحذر وحيث يكون الصراع جارياً أو محتتماً. فهناك خطر متكرر الحدوث هو ان الأولويات الإنسانية وحقوق الانسان سيتم جعلها تابعة للأهداف السياسية. ومن الضروري مواجهة مسلمات البعثات المدمجة والاستمرار في توثيق حالات التوسط للتمكن من تطوير اجراءات وقائية قادرة على حماية استقلالية العمل الإنساني (وحقوق الانسان) الى الدرجة الممكنة.

● تشير معلوماتنا الى انقطاع الاتصال بين مفاهيم الأمن في المجتمعات المتضررة وتلك التي تماثلها في وكالات العون. ان استيعاب المفاهيم المحلية اساسي لكل من تأثير الفعل الإنساني وأمن موظفي الاغاثة. إذ يظل الموظفون الإنسانيون المحليون والاجانب (المحليون أكثر من الاجانب) يدفعون ثمناً غالباً لقاء التزامهم بتخفيف معاناة الناس الأكثر تعرضاً للخطر. فعلى الوكالات الإنسانية أن تعيد النظر في الطريقة التي تعمل فيها في الظروف الشديدة الاحتقان والخطر. ففي الحروب غير المتكافئة قد ينظر الى العمل الإنساني نفسه على انه ينحرف لصالح الاطراف العسكرية والسياسية الأكثر توطيداً وبذلك سيكون أكثر عرضة للهجوم من قبل الجماعات غير الحكومية. اذن توجد حاجة لتحليل مفاهيم الأمن المحلية تحليلاً أفضل، وتوجد حاجة لبرامج اعادة تقييم تأخذ هذه المفاهيم بنظر الاعتبار.

● تؤكد اكتشافاتنا في الحقول الاربعة المذكورة اعلاه أن **المشروع الإنساني عرضة** لتأثير القوى السياسية المؤثرة أكثر بكثير مما هو متعارف عليه على نطاق واسع. فالعاملون فيه أكثر انتشاراً وأكثر اختلاطاً مما يتصوره الكثيرون. والفشل في مواجهة وعكس النزعات الحالية سيؤدي بالعون الدولي ونظام الحماية الذين يعتمدان على مبادئ انسانية جرى اختبارها على مدار السنين. اضافة الى ذلك، اذا استمر انقطاع الاتصال بين الحاجات المدركة للمستفيدين المقصودين وبين العون والحماية المقدمين فعلياً بالنمو فقد تزداد غربة العمل الإنساني بوصفه محاولة تعاطف تمد يد العون لأناس في نزعهم الأخير ويزداد شكه في الذين تنوي مساعدتهم.

يتوفر المزيد من المعلومات عن الأجندة الإنسانية 2015 على شبكة الانترنت على الموقع:

[http://hwproject.tufts.edu/pdf/humanitarian\\_agenda\\_2015.pdf](http://hwproject.tufts.edu/pdf/humanitarian_agenda_2015.pdf)

## الأجندة الإنسانية 2015: خلاصة ما اكتشف لحد الآن

ما هي نتيجة بحثنا ونحن نختتم المرحلة الأولى من دراستنا: **الأجندة الإنسانية 2015: المبادئ والقوة والمفاهيم؟** بعد خمس سنوات من أحداث 11 أيلول 2001 وقبل عقد من عام 2015، لازال المشروع الإنساني يتصارع مع تحديات حددناها في استشارتنا عام 2003 وتقصينا أمرها في البحث الحالي. إذ تعاني المبادئ والعمل الإنسانيين من احتجاز أصحاب القوى سواء كانوا دولاً عظمى أو مانحين أو سلطات سياسية مضيقة في الدول التي تعاني من كوارث، أو من الممثلين غير الحكوميين. وتتواجد مفاهيم السكان المحليين لكل من أولياتهم الخاصة ونشاطات الوكالات الدولية في حالة تجاذب مع كيفية رؤية هذه الوكالات لنفسها.

وفيما يتعلق بالتحديات الخاصة المحددة للعاملين في الحقل الإنساني يؤكد بحثنا أن انعدام الاممية يميز المشروع الإنساني الحالي وهو غربي وشمالى الى حد بعيد في طريقته وتعهداته المالية، وفي أفراد ومسؤولياته. اكتشافاتنا الجديدة قليلة في هذا المجال. وعلى الرغم من ان أغلب المؤسسات تدرك اقليميتها، الا انها غير قادرة أو غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لكي تصبح أكثر شمولية وأكثر تحسناً للثقافة. وتفتقر المعلومات انه بينما تخدم خارجية المشروع الحالي أغراضاً مفيدة معينة، يظل هنالك افتقار الى استراتيجية لتكيز التدخل الدولي في مناطق الفائدة النسبية الواضحة.

**الارهاب حقيقة واقعية من حقائق أوائل القرن الحادي والعشرين.** ومع ذلك فالعنف ضد السكان المدنيين لم يبدأ في 9/11 الا انه سيظل حقيقة قائمة لأجيال قادمة. في الحقيقة والواقع يشوه تسييس مفهوم الارهاب ونموذج "الحرب العالمية على الارهاب" حقيقة أن الناس المتأثرين يجربون ويعقدون عمل وكالات العون والحماية. ويشق تقريرنا أرضاً جديدة في توثيق المحددات المفروضة على العمل الإنساني في خدمة الحرب العالمية على الارهاب وعلى الحاجة لأن تحترم الحكومات والممثلون غير الحكوميين المعايير الإنسانية وتوفر المجال للوكالات والتي عليها بدورها أن تحصل على درجة أعلى من المهنية.

وتعطي اكتشافاتنا فيما يتعلق بالقضية الثالثة التي نستعرضها دليلاً على ان **نشاطات العون والحماية غالباً من تعاني من تضمينها داخل هياكل العمل السياسي.** وبذلك يبدي التقرير ارتياحه فيما هو مسلم به حالياً في الدوائر السياسية: من أن دمج النشاطات الإنسانية وحقوق الانسان مع – على سبيل المثال – برامج حفظ السلام هو اقتراح مريح للطرفين. ومع ذلك هنالك حاجة لاجراء دراسة حالة اضافية لتقويم هذا الاستنتاج واستخلاص المضامين المؤسسية الضرورية.

وأخيراً يتأثر **أمن المواطنين المدنيين** – والذي يمثل هدفاً بحد ذاته – بالنقص الواضح للعيان في أممية النشاطات الإنسانية، وبسلوك اجراءات العنف المضاد، وبالمدى الذي يدمج فيه العون وأعمال الحماية بالهياكل السياسية. ان أمن الأفراد العاملين في الحقل الانساني المحليين منهم والأجانب يتأثر بشكل مماثل بهذه القوى الموجهة. والارتباط مع العسكرية السياسية يندّر مستقبل العمل الإنساني بالشؤم في أفغانستان أو – لذلك السبب – في العراق. ولعل طول عمره في البلدان الأخرى يكون أقل توفيقاً.

ان صورة التحديات والمسؤوليات باختصار فيها نجاح وفيها فشل. وان المشروع الإنساني – المتفائل بطبيعته والقادر على الفعل في توجهه – يبدو في هذه الصورة في تقديرنا وهو يعاني تقريباً من سوء الفهم. إذ اننا نرى أن المشروع الإنساني في ورطة خطيرة أكثر مما هو معروف أو معترف به. فلو وضعنا المعلومات التي استقناها من عينة مأخوذة من ست دول على شاشة أممية نتجه نحو المستقبل فإننا نشك في أن علاقة الحب العميق القائمة بين المجتمع الدولي والعمل الإنساني ستظل عميقة في القرن الحادي والعشرين.

والعمل الإنساني في هيكله التقليدي وفي تطبيقه قد يأتي الوقت الذي يحتل فيه مكاناً أضيق على الشاشة الدولية وقد أبعاد الى أزمات ذات طبيعة سياسية متدنية حيث لا تبدو المصالح الاستراتيجية للقوى الرئيسية عاملة في الساحة. في حين ستظل تحديات العون والحماية لأفغانستان والعراق – وعن قريب ستلحقهما طوارئ لبنان وإعادة إعمار ما بعد الحرب – تمثل تحديات عون وحماية رئيسية. ومع ذلك يبدو ان الحاجات أثناء الصراعات التي لا تتخذ فيها تدابير الحيطة والحذر يتم التوجه لتلبيتها أكثر فأكثر، ولو من قبل صف من العاملين غير التقليديين وبضمنهم القوات المسلحة الدولية، والمقاولين من القطاع الخاص والممثلين غير الدوليين بدلاً من الوكالات الإنسانية المتخصصة.

ان التطور نحو عمل انساني أكثر تواضعاً، ومحدد في مده وأهدافه وموظفيه لن يكون تطوراً سلبياً بالكامل. وسيعكس الادراك أن النزعات والقوى العالمية الحالية التي تولد الحاجة للعمل الإنساني لا يمكن أن يعاد توجيهها ولا أن يتم منع

الأذى عنها منعاً كبيراً بواسطة المشروع الانساني نفسه. ولا يعني ذلك أن موظفي العمل الإنساني ليسوا ملتزمين بعالم أكثر عدالة أو أمناً، بل يعني أنهم واقعيون في ادراكهم أن التزامهم الأول هو أن يكونوا فاعلين في انفاذ وحماية الناس.

لقد قدمت هذه الدراسة كما هو الحال مع كل بحث جاد أجوبة لبعض الأسئلة الضرورية في حين هذبت أسئلة أخرى تحتاج الى عناية اضافية مفصلة. وكل من الأسئلة التي أجيب عليها وتلك التي لم تتم الاجابة عنها في المرحلة الأولى لعلنا ستستفيد من مناقشة مستخلصات المعلومات المخطط لها في خريف عام 2006 وكذلك تستفيد من المزيد من الاهتمام اضافة الى دراسات الحالة والتمعن فيها التي ستجرى في المرحلة الثانية في 2006-2007. وبينما يأخذ العمل مجراه، نرحب بالمساهمات والانتقادات من جميع الجهات.